CD/PV.79
17 April 1980
ARABIC
Original:ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة التاسعة والسبعين
المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف

يوم الخميس ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ل • سولا فيلا (كوبا)

CE.80-61019

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب بروكوفييف
	السيد ب • ا • كورنيينكو
	السيد ف • ا • أوستينوف
	السيد م • ب • شلتين
	السيد أ • ا • تيورنكوف
اثيوبيا	السيد ت • كريغي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد أ • د يومونت
	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد أ • بيم
	السيدة م • ويكس
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغر
	السيد هـ • مولر
أندونيسيا	السيد م • صدق
	السيد د • ب • سليمان
	السيد هـ • م • ى • سيلابان
ايران	السيد د • أميرى
ايطاليا	السيد ف • كورد يرو د ى مونتيزيمولو
	السيد ف • د ى لوكا
	السيد ك • فراتيسكي
باكستان	السيد ج •ك • أ • ماركز
	السيد م • أكرم
البرازيل	السيد س • أ • د ى سوزا اى سيلفا
	السيد س • د ى كوبروث د وارته
بلجيكا	السيد أ • أونكيلينكس
	السيدج • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد ا • سوتيروف
	السيد ك • براموف
	السيد بوبتشيف

بورما	السيد ني وين
بولندا	السيد هـ • باتش
	السيد ج • سياووفيتش
بيرو	السيد خ • أوريتش مونتيرو
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • د وجيك
	السيد ب • لوكيش
	السيد ف • روهال — الكيف
الجزائر	السيد صالح باى
	السيد أ • بن يامنه
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد غ • هرد ر
	السيد م • كراتسينسكي
	السيد كاولفس
رومانيا	السيد ك • ايني
	السيد ت • ميليسكانو
زائير	السيد نكونغو د ونتوني بواند ا
سري لانكا	السيد ا • ب • فونسيكا
السويد	السيد ك • ليد غارد
	السيد ل • نوربيرغ
الصين	السيد يانغ هوشان
	السيد لو بن شيا
	السيد بان زين شيانغ
	السيد سين شي جي
فرنسا	السيد ف • د ى لا غورس
	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد ج • د اسيلفا
كندا	السيد د •س • ماكفيل
	السيد ج • ت • سيمار
كوبا	السيد ل • سولا فيلا
	السيد ف • أورتيث
	السيد ة برود وسكي ياكييفتش

كينيا	السيد س • شيتمي
	السيد ج • ن موليو
مصر	السيد ع • الشافعي
	السيد م • البرادعي
	السيد ن • فهمي
المغرب	السيد م • الشرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا د ويليس
	السيد م • كاثيريس
	الآنسة ل • م • غارثيا
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس
	السيدة ج • ا • لينك
منغوليا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد ل • ارد نيشولون
نيجيريا	السيد ا • ف • أليسون
	السيد ت • أ • أولوموكو
	السيد ت • أغوبي—ايرولسي
الهند	السيد ك • ر• غاريخان
	السيد ش• ساران
هنغاريا	السيد ا • كوميفش
	السيد ت • غيورفي
	السيد أ • لاكاتوس
هولندا	السيد د • هـ • فاين
	السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ت • فلوري
	السيد أ • أكالوفسكي
	السيد م • د يسلي
	السيد س • فيتزجرالد
	السيد هـ • ويلسون
	السيد ت • ج • تايلور
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد د • اى— شي — اى
	السيد ك • مياتا

يوغوسلافيا — السيد د • د يوكيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام — السيد ر • جاييال

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : قال ان الوثيقة CD/90 المؤرخة في ١٧ نيسان/ ابريل والتي قدمها وفدا استراليا وكندا بعنوان " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة " قد عممت اليوم باللغات الرسمية ولغات عمل اللجنة .

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الاسبانية) : تم اليوم تعميم الوثيقة CD/80 المؤرخة في ١٧ نيسان/ ابريل والمقدمة من وفدى استراليا وكندا ، تحت عنوان " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح " ، وذلك باللغات الرسمية ولغات عمل اللجنة .

السيد ماكفيل (كندا) (ترجمة عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بقولي اننا نأمل الاستماع قريبا الى نتائج المشاورات التي أجريتموها بشأن عدد من المواضيع المعلقة التي تشغل بال هذه اللجنة منذ عدة أسابيع . ونحن نرجو لكم النجاح في هذه المشاورات . وأقول لكم ببساطة أن وفد كندا سيبذل قصارى جهده في التعاون معكم من أجل التوصل الى حل لمسألتين اجرائيتين وان كانت لهما مع ذلك بعض الأهمية في نظر الوفود الأخرى ، ولكني أكرر أننا سنبذل كل ما في وسعنا للتعاون معكم ، واننا نتطلع الى أن نسمع منكم قريبا نتائج مختلف مشاوراتكم .

وفي تلك الأثناء ، تواصل اللجنة حياتها . ونحن نناقش في الأسبوع الحالي البند ٢ ، وهو وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وما دامت الحياة تسير بشأن المسائل الموضوعية، فانه يسرني أن أقدم الى اللجنة صباح اليوم ، بالاشتراك مع وفد استراليا ، الوثيقة التي أشرتم اليها منذ لحظات ، CD/90 ، وعنوانها " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح " . تكفي نظرة خاطفة الى هذه الوثيقة (حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح) لتبيان أننا نعكف منذ سنوات طوال على احداث تغييرات في هذا الموضوع الخاص . فقد استمعت هيئة نزع السلاح للمرة الأولى منذ حوالي ربع قرن الى الاعراب عن الأمل في تكريس كل انتاج المواد الانشطارية على سبيل الحصر للأغراض السلمية . وما زال هذا الأمل يحدونا اليوم ؛ ولكني أرى من المحزن التعليق بالقول انه حدث تقدم أو لم يحدث حيث أن الاقتراح لم يزل مجرد أمنية .

وجدير بالملاحظة أن هذا الأمل قد ورد أو أعرب عنه منذ حوالي خمس وعشرين سنة في سياق برنامج شامل لنزع السلاح - أو بالأصح كجزء أول من المرحلة الأولى لذلك البرنامج . ومن ذلك المنطلق حدد رئيس وزراء بلدى هذا التدبير - في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . كجزء من استراتيجية لوقف دينامية سباق التسلح النووى . وتشمل هذه الاستراتيجية ذاتها أيضا وضع حد لتجارب الرؤوس الحربية ولناقلات استراتيجية جديدة . وثمة ترابط بين تلك التدابير ولكن لا يعني ذلك وجوب متابعتها مجتمعة كما لو كانت رزمة واحدة ، وقد يكون ذلك مستصوبا ، أما اذا تعذر ذلك فلننظر الى ما نستطيع تحقيقه على أساس كل من هذه العناصر على حدة ، تماما كما فعلنا لسنين طويلة في مفاوضات الحظر الشامل للتجارب . ومنذ البداية ، كما يتبين من هذه الورقة المشتركة ، فان أولئك الذين أيدوا تخصيص المواد الانشطارية للأغراض السلمية وحدها هم الذين أقروا ملاءمة ادراجها في جدول أعمال المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وقد تنبأوا أيضا بضرورة التحقق الكافي من أى اتفاق يعقد في هذا الصدد . وفي السنوات اللاحقة أصبح تقدير ما هو كاف ومناسب أمرا أكثر صعوبة ، وان لم يكن ذلك سببا لطرح الموضوع جانبا .

وعلى ذلك فاننا نأمل ، ونحن نقدم هذه الورقة بالاشتراك مع وفد استراليا ، أن نستطيع تركيز الانتباه مرة أخرى على خطوة هامة في العملية المتشعبة الموصلة الى نزع السلاح • واننا لا نلح على لجنة نزع السلاح كي تبدأ التفاوض بشأن مثل هذا الاقتراح في الدورة الحالية أو حتى في الدورة القادمة • ذلك أن هذا الموضوع ، كما أوضحنا في ورقة العمل المقدمة الآن ، والتي سيعقب عليها زميلي الاسترالي بعد قليل ليس بالموضوع الجديد ، وينبغي النظر فيه تفصيلا ، لا سيما فيما يتعلق بمقتضيات التحقيق ، قبل الدخول في مفاوضات فعلية • وبالاضافة الى هذا ، فاننا ، كما ذكرنا في الماضي ، نعتقد انه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تركز أولا على مسألتين لهما أولوية عالية ، وهما : حظر التجارب الشامل وعقد اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية • بيد أنه يبدو لنا أن تدبيرا مثل حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح سوف يشكل نوعية اتفاق محدد ينبغي للجنة نزع السلاح التفاوض بشأنه في سياق " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

السيد بيم (استراليا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أضم صوت وفدي الى الأصوات التي سبقتني في هذا الشهر لكي أرحب بكم رئيسا ، ولكي أؤكد لكم أنكم تستطيعون الاعتماد على تأييد وفدي في جهودكم من أجل حل القضايا الاجرائية المعلقة المطروحة علينا •

ان موضوع " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، الذي دارت حوله مباحثاتنا خلال عدد من الجلسات العامة الاخيرة للجنة نزع السلاح ، يمثل أحد البنود الرئيسية في جدول أعمالنا لهذا العام • وهو موضوع على درجة كبيرة من الاتساع بحيث يتعين أن يكون موضع دراسة مطولة ومفصلة اذا أريد له أن يتحقق في شكل ترتيبات عملية •

لقد قدم سير جيمس بليمسول رئيس الوفد الاسترالي ، تعليقا مفصلا حول هذا البند ، في البيان الذي أدلى به بتاريخ ٥ تموز/ يوليه ١٩٧٩ ، وعرض وجهات نظر الحكومة الاسترالية بشأن هذا الموضوع وطرح عددا من الاسئلة بشأن ابعاده • وقد أشار بصفة خاصة ، الى أن هذا البند من جدول الأعمال يستلزم جهودا من كافة أعضاء لجنة نزع السلاح ، لا جهود الدول الحائزة لأسلحة نووية فقط • فقد لفت الانتباه الى أن كافة الدول ، سواء كانت أعضاء في لجنة نزع السلاح أو لم تكن ، عليها أن تشارك في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى اتفاقات فعالة ، لا سيما وأنه ينبغي لها جميعا أن تلعب دورا هاما في تدابير التحقق العالمية • وأكد سير جيمس بليمسول كذلك انه تقع على جميع أعضاء لجنة نزع السلاح مهمة نشر الفكرة التي تنطوي عليها عملية نزع السلاح

وفي البيانات الاسترالية المتعلقة بهذا البند والمدلى بها عام ١٩٧٩ ، جذب الوفد الانتباه الى عظم اتساع نطاق هذه المسألة ، وأوصى بأن تتبع اللجنة نهج الخطوة فخطوة في سعيها الى بلوغ الهدف النهائي لاعمالها في المجال النووي ، وهو وقف التسلح النووي ونزع السلاح النووي • من المهم ، حسب رأينا ، أن تضع لجنة نزع السلاح لنفسها أهدافا عملية يمكن التحقق منها بطريقة كافية • وما زال أكثر هذه الأهداف العملية الحاحا هو عقد اتفاق متعدد الأطراف لحظر تجارب الاسلحة الشامل • وعندما يتحقق ذلك الاتفاق ، فانه سوف يساعد لجنة نزع السلاح على البدء في معالجة فعلية للقضايا المتصلة بعقد اتفاق لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح ، الذي يشار اليه بـ " عادة الوقف التام " •

وفي وسعي أن أقول ، يا سيادة الرئيس ، ان الوقف التام ، وفقا لتصوره تقليديا ، انما يعني في الحقيقة وقف الانتاج ، مما يتعلق فقط بطبيعة الحال بالدول التي تنتج المواد الانشطارية • ان ما نقترحه هو حظر ينطبق على كافة الدول ، سواء كانت حاليا منتجة للمواد الانشطارية أو كانت تعتزم انتاجها •

وسوف يترتب على حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح ، بوصفه حاجزا جديدا في وجه الانتشار العمودي والأفقي على السواء ، عدد من الآثار الهامة • فبمجرد أن يصبح " اتفاق وقف " نافذا ، يوضع حد على كمية المواد الانشطارية المتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية لأغراض التسلح • الا أن تأثير هذا الاتفاق لن يقتصر مع ذلك على الدول الحائزة لأسلحة نووية • ذلك أن جميع الدول الأطراف ، الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لها ، على السواء ، سوف ترتبط بتعهد ملزم قانونا يمنع انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح • وسوف يكون الاتفاق بذلك غير تمييزي • وكما أشرنا آنفا في هذا الصدد ، فان موضوع التحقق الكافي أمر جوهري • ويمكن لنظام تحقق مناسب أن يشمل ، على السواء ، التدابير الدولية القائمة لكشف أي تحويل للمواد الانشطارية لأغراض التسلح وتدابير اضافية ، يقصد منها التأكد من الفعالية الكاملة لهذا النظام • ويمكن نتيجة لذلك وضع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في مركز متماثل عموما •

ولقد أشارت الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، الى أن تحقيق نزع السلاح النووي يتطلب التفاوض بشأن ثلاث فئات عامة من الاتفاقات : أولا ، وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استحداثها ؛ ثانيا ، وقف انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية ووسائل ايصالها ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح ؛ ثالثا ، برنامج شامل مرحلي ، مع حدود زمنية متفق عليها ، كلما أمكن ذلك ، من أجل الخفض التدريجي والمتوازن لمخزونات الأسلحة النووية ووسائل ايصالها ، بما يؤدي الى تدميرها النهائي والكامل في أقرب وقت ممكن • وتتطلب هذه الاتفاقات كما أشارت الفقرة ٥٠ ، اتخاذ تدابير تحقق ملائمة ترضي الدول المعنية • وبالرغم من أن ذلك لا يفرض أية اشتراطات محددة أو قيود زمنية خاصة على المجتمع الدولي ، الا أن الوثيقة الختامية قد وصفت هذه التدابير بأنها " ملحة " ، وأن حظر انتاج المواد الانشطارية مدرج بوصفه خطوة اساسية صوب تحقيق أهداف نزع السلاح النووي •

جذبت الدورتان الثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، هما أيضا ، الانتباه الى ضرورة التوصل الى " اتفاق وقف " يتم التحقق منه على النحو الكافي • ونود أن نلفت انتباه اللجنة بشكل خاص الى الفقرة ٣ من ديباجة القرار 33/91/E التي تشدد بوجه خاص على دور نظام تحقق غير تمييزي ، بالعبارات التالية :

" ... ان قبول سائر الدول لاجراءات تفتيش ملزمة وقابلة للتحقق ، على كامل انتاج المواد الانشطارية ، كاجراءات وقائية كاملة الأبعاد ، بغية التأكد من عدم استعمال هذه المواد في أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى ، من شأنه أن يساهم في الجهود الرامية الى تشجيع عدم الانتشار والى الحد من مزيد من انتاج الأسلحة النووية والى تسهيل نزع السلاح النووي "•

واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة القرار 34/87/D بأغلبية كبيرة للأصوات • وقد طلب هذا القرار الى لجنة نزع السلاح أن تواصل ، عند مرحلة مناسبة من أعمالها ، النظر في مسألة

الوقف المحقق على نحو كاف لانتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح النووى وحظره وكذلك النبائط المتفجرة النووية الأخرى • وقد وزعت اليوم استراليا وكندا ، كجزء من عملية متابعة النظر في عقد " اتفاق وقف " ، في شكل وثيقة رسمية للجنة نزع السلاح ، استعراضا لتطور هذا المقترح في مختلف الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف ، منذ أن طرح •

وتسعى الورقة الاسترالية / الكندية ، جزئيا على الأقل ، الى استبعاد عدد من الأفكار الخاطئة المتعلقة " باتفاق الوقف " المقترح • ومراحل تطور هذا المقترح غير معروفة بالنسبة للعموم نظرا لأن بعض الدول لم تكن أبدا أعضاء في أية هيئة تفاوضية متعددة الأطراف معنية بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، ولأن دولا أخرى ، كاستراليا ، لم تصبح أعضاء في هيئات من هذا النوع الا مؤخرا • وقد ظل هذا المقترح لفترة طويلة موضع مناقشة جادة ومفصلة في كثير من الأحيان • كما أنه قد أسيء في بعض الأحيان فهم أبعاد ونتائج اتفاقية بشأن " الوقف " • ان هذه الاتفاقية ، وان كانت تمنع مزيدا من انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح النووى ، عندما تصبح نافذة ، الا أنها لن تحيق بأى شكل استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية • ذلك أنه ليس في امكانها تحرير كميات ضخمة من المواد النووية لاستعمالها في الصناعات النووية السلمية ، فحسب ، وانما قد تعني أيضا أن موارد اقتصادية كبيرة سيجاد تخصيصها وتحويلها من القطاع العسكرى الى القطاع المدني •

وتظهر الوثيقة التي عممناها بوضوح أن المقترح المتعلق " باتفاق الوقف " قد ظل مطروحا على الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف لمدة سنوات عديدة ، وانه لم يرفض في أى من المراحل على أنه غير مرغوب فيه أو غير ممكن التحقيق • ويقدم الاستعراض كذلك مبررات اضافية لوجهة النظر القائلة بأن الميدان الواسع لنزع السلاح النووى هو معقد وصعب في آن واحد ، وانه لا يمكن تنفيذه في خطوة واحدة او من خلال اتفاقية جامعة وحيدة • ذلك أنه لابد من الحفاظ على أمن كافة الدول أثناء عمليات تثبيت الترسانات ثم تخفيضها وفي النهاية تدميرها • وقد كان ذلك من الاعتبارات الرئيسية لدى معالجة هذا المقترح في الهيئات السابقة على هذه اللجنة •

هذا وتتمتع لجنة نزع السلاح بتجربة غنية يمكن لنا الاعتماد عليها في مجال مفاوضات نزع السلاح النووى • كما أن تاريخ المفاوضات التي جرت في مختلف هيئات نزع السلاح السابقة قد زودنا بمعلومات كثيرة ، وما زال علينا جميعا ان نتعلم الكثير فيما يتعلق بالمقترح الحالي • ومع ذلك ثمة نقطتان ثابتتان هما : ان وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح يمثلان خطوة ضرورية في أى برنامج لنزع السلاح النووى وانه كيما يكون هذا الوقف والحظر فعالين ، لابد من اقامة نظام تحقق شامل •

لا تطرح الورقة التي عممناها اليوم أية مقترحات فعلية فيما يتعلق باعداد " اتفاق وقف" هذا العام • ولكن مازلنا نعتقد أن هذا "الوقف" يعد أساسي وأولوى في أى برنامج تفاوضي بشأن نزع السلاح النووى •

وختاما ، يا سيادة الرئيس ، أود أن أعرب باسم زملائي من كندا ومن وفدى ، عن امتناننا ، أولا لأعضاء الأمانة ، وبصفة خاصة للسيدة ارتان ، التي ساعدتنا كثيرا في انتاج المواد اللازمة للاستعراض الذى تدمناه • ولا ريب في أن وفدى كندا واستراليا قد عملا كثيرا ، ولكن ما كان في الوسع انتاج هذه الورقة حتا دون مساعدتها ، وثانيا ، نود أيضا الاعراب عن امتناننا للأمانة لتمكنها من تعميم هذه الورقة بجميع لغات العمل بهذه السرعة • فقد تمت دون اعطاء مهلة كافية •

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : قال انه يشكر ممثل استراليا على كلماته اللطيفة ويسمح لنفسه بشكره أيضا باسم الأمانة .

السيد ماركر (باكستان) : لقد أتيحت الفرصة في السنة الماضية للوفد الباكستاني ليعرب عن آرائه في اللجنة بشأن مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى . لهذا فلن أكرر ذكر الأهمية التي يعلقها بلدى على هدف نزع السلاح النووى . ولا تدعو التطورات الأخيرة التي تنذر بتصعيد جديد في سباق التسلح النووى الى أى تفاؤل في هذا الخصوص . فما زال يتعين التصديق على معاهدة الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية من قبل الدول الموقعة ، وما زال يتعين انبثاق معاهدة حظر شامل للتجارب عن المفاوضات الثلاثية ، وقد زادت الظروف الدولية الحالية مسئولية لجنة نزع السلاح في الاسهام في عكس الاتجاهات الحالية وتفادى نزاع نووى مشؤوم .

وفي أثناء الجلسات الرسمية وغير الرسمية للجنة نزع السلاح في السنة الماضية طرح العديد من الأفكار والقضايا المثيرة للاهتمام . ويؤمن وفد بلادى أنه سيكون من المجدى ، كما أوصت ورقة العمل (CD-36/Rev.1) التي عممتها مجموعة الـ ٢١ ، بذل جهد لتعرف " الشروط الأساسية " و " العناصر " لمفاوضات بشأن نزع السلاح النووى ، مع وضع مناقشاتنا السابقة في الحسبان ، وتحديد المسار الذى يتبعه العمل المقبل للجنة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع .

وأعتقد أنه يمكن تصنيف المناقشات التي أجريت بشأن هذا البند في السنة الماضية الى خمسة مجالات واسعة .

أولا ، المقدمة الأساسية التي ينبغي متابعة جهود نزع السلاح النووى على أساسها . كلنا ندرك أن الهدف النهائي هو التدمير التام للأسلحة النووية . وكذلك اتفقنا في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة على المجالات العامة التي ينبغي شمولها في تحقيق هذا الهدف . غير أنه لا يزال هناك افتقار بين للوضوح فيما يتعلق ببعض المفاهيم الأساسية . ولقد أشار أعضاء كثيرون على وجه التحديد الى الحاجة الى ضمان أمن " متكافئ " أو " غير منقوص " لجميع الدول والى عملية نزع سلاح نووى " متوازنة " .

وهذه الأفكار مفهومة تماما في سياق المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين اللتين وافقتا على سبيل المثال على أن تدير مفاوضات للحد من الأسلحة الاستراتيجية على أساس " التكافؤ الاستراتيجي " بينهما . ولكن كيف ينبغي تطبيق فكرة التكافؤ أو التعادل الاستراتيجي في مفاوضات أوسع نطاقا بين الدول النووية الخمس التي لا تماثل بين قدراتها الفردية . وسيكون مما يثير الاهتمام الاستماع الى ممثلي الدولتين النوويتين الكبريين لمعرفة هل سيكونان على استعداد ، في تعزيز عملية نزع السلاح على نطاق عالمي ، في هذه اللجنة أو في مكان آخر ، لتبول مفهوم التكافؤ أو التعادل الاستراتيجي التقريبي مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية . وفي هذا الخصوص ، نلاحظ أن الوثيقة CD/4 ، التي تقدمت بها احدى الدول الكبرى ، تقول انه " يتعين عدم الاخلال بالتوازن القائم في ميدان درجة القوة النووية في جميع المراحل ... " وسؤال آخر ذو صلة هو كيف ينبغي تطبيق فكرة الأمن " المتكافئ " أو " غير المنقوص " بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ثانيا ، مراحل عملية نزع السلاح النووى • يتفق الجميع على أنه يتعين متابعة نزع السلاح النووى في عملية تدريجية • وتحتوى الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية اشارة عامة عريضة الى الخطوات المختلفة التي ينبغي اتخاذها أى ، تجميد في التطوير النوعي ، ووقف في انتاج الأسلحة النووية ، ثم تخفيض مطرد في الترسانات النووية • الا أن الوضع ، كما بين ممثل فرنسا ، معقد تماما وقد لا يكون قابلا للتطبيق الدقيق للاطار الذى حددته الوثيقة الختامية • وهناك اختلافات فيما بين القوى النووية حول المستويات الكمية للاسلحة النووية وشبكات تسديدها ، وحول أصناف وأنواع الأسلحة النووية الموزعة وبالاستراتيجيات التي تتبناها كل منها للاستعمال الدفاعي أو الهجومي للأسلحة النووية • ولقد لاحظنا أن الوثيقة CD/4 ذكرت أن درجة مشاركة الدول النووية كل على حدة في تدابير في كل مرحلة ينبغي أن تحدد مع ايلاء الاعتبار للأهمية النوعية والكمية للترسانات القائمة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المعنية • ومن البديهي أن أولى الخطوات وأشدها في عملية نزع السلاح النووى سيتعين أن تخطوها الدولتان النوويتان الكبريان • واعتقادنا هو أن مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية هي اعتراف من قبل هاتين الدولتين بمسؤولياتهما غير الاعتيادية • غير أنه من الواضح كذلك أنه ينبغي لهاتين الدولتين أن تحققا تقدما أعظم الى حد كبير في وقف التطوير النوعي لاسلحتها النووية وشبكات تسديدها وفي احداث تخفيضات حقيقية وهامة في ترساناتها النووية حتى تضفي مصداقية على التزامها لمفهوم " الأمن المتكافىء " فيما بينها هي وبين الدول النووية الأخرى ولهدف النزع الكامل للسلاح النووى • ونرى أن من ضمن الخطوات الأولى هذه اتخاذ مقرر بوقف التجارب النووية من قبل الدول العظمى وعقد اتفاق الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية يكون في مقدورها معالجة تخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى على السواء • وشبكات تسديدها وعندها تصبح مرحلة النزع الكامل للسلاح النووى امكانية حقيقية وواقعية •

ثالثا ، العلاقة بين تدابير نزع السلاح النووى والتقليدى • ان وفدى لا يؤيد أى استراتيجية أو مبدأ دفاع قائمين على امكانية استعمال الأسلحة النووية • غير أن الوضع الدفاعي لنظامي الأحلاف الرئيسيين يشتمل في حقيقة الأمر على الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية • وان اعتبر أن هناك عدم توازن في القوات التقليدية في أوروبا أو في أى مكان آخر أو لم يعتبر فانه يبدو من المعقول أن نقول انه من الضرورى ، فيما يتم التماس تقليل الاعتماد على أحد عناصر معادلة الأمن ، ايلاء الاهتمام الى العنصر الآخر • والأسئلة التي مازال يتعين الاجابة عليها هي : كيف سيتم توطيد العلاقة بين جهود نزع السلاح النووى وجهود نزع السلاح التقليدى أثناء المفاوضات ؟ وهل سيكون من المستحسن معالجة أوضاع اقليمية محددة ، كالتي تقوم أوروبا مثلا ، في أحد محافل التفاوض الذى في مقدوره أن يشمل كلا من نزع السلاح النووى ونزع السلاح التقليدى ؟ ومهما كانت الاجابات على الأسئلة فان النقطة التي تحتاج الى تأكيد في هذا السياق هي أنه يتعين منح الأولوية في هذه المفاوضات الى تخفيض الأسلحة النووية •

رابعا ، مسألة التحقق • كان رأى الكثير من الأعضاء ، وأعتقد أنه لا يمكن الاختلاف معه ، بأن التقدم في عملية نزع السلاح النووى سيتطلب توفر ثقة بأن اعمال كل تدبير لنزع السلاح متفق عليه هو أمر في المستطاع التحقق منه بنزاهة • وفي اتفاقات نزع السلاح التي ابرمت حتى الآن في الاطار المتعدد الأطراف ، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، أبدت الدول الكبرى ترددا في قبول وسائل تحقق

متطفلة عليها ومن خارجها • ونفهم أن مشكلة التحقق هي كذلك قضية أساسية في المفاوضات المحدودة الجارية بشأن الأسلحة الكيميائية والحظر الشامل للتجارب واننا في الوقت ذاته نتفاءل نوعا ما ، اذ نلاحظ أن الدولتين العظميين قد استطاعتا قبول بعض التدابير الاستثنائية على الأقل في سياق المفاوضات الثنائية لاتفاقية الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، للتحقق من تنفيذ الاتفاق • ومن الضروري اظهار انفتاح مماثل في حالة اتفاقات دولية مثل الحظر الشامل للتجارب • وستختلف تدابير التحقق المحددة في كل حالة ، الا أنه يتعين عليها اتاحة الفرصة لجميع الأعضاء للوصول الى وسائل تأمين تنفيذ جميع الأطراف المعنية للالتزامات المعنية •

خامسا ، مسألة محافل التفاوض ودور لجنة نزع السلاح في سياق نزع السلاح النووي • ويعتبر وفد الباكستان أن لجنة نزع السلاح ، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، هي ، من ناحية المبدأ ، أنسب محفل لكل المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • غير أنه من الممكن أن يكون في المقدور تعزيز بعض تدابير نزع السلاح النووي على نحو أفضل في مفاوضات ثنائية واقليمية أو في مفاوضات أخرى خارج لجنة نزع السلاح • واذا كان الأمر كذلك ، فانه يتعين على اللجنة أن تكون على استعداد لتشجيع هذه المفاوضات شريطة اطلاعها على نحو كامل وبانتظام على تطورها وأن يكون في وسعها توفير التوجيه والارشاد لمثل هذه المفاوضات • ونعتقد أن هذا ، في الوقت الحاضر ، هو النهج العملي لمفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • وما أن تصل العملية الثنائية بين هاتين الدولتين ونظم أحلافهما مرحلة يصبح من الممكن عندها الشروع في مفاوضات فيما بين جميع الدول الكبرى النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية المهتمة ، فستكون اللجنة المحفل الأنسب الذي يمكن ادارة هذه المفاوضات ضمنه •

وهناك طبعا عدد من التدابير في ميدان نزع السلاح النووي في وسع لجنة نزع السلاح بل يتعين عليها تولي مسؤوليتها بأسرع ما يمكن • وتضم هذه التدابير الحظر الشامل للتجارب النووية وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح • وفي الوقت نفسه ، أعتقد أنه يتعين على اللجنة أن تحذر الانقياد لاغراء اتخاذ تدابير في الميدان النووي ينجم عنها زيادة الالتزامات التي أخذتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها ، لمجرد أنها غير قادرة في الوقت الحاضر على معالجة المهمة الأكثر الحاحا المتمثلة في وقف سباق التسلح النووي بين الدولتين الكبريين • وننتظر باهتمام ما سيسفر عنه المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل لمعاهدة عدم الانتشار لاسيما بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لايجاد قدر أكبر من المساواة بين التزامات ومسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وأعتقد أنه من المفيد كذلك للجنة نزع السلاح أن تستند على الاتفاقات العامة التي تم ابرامها بموجب الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية وأن تحدد في جملة أمور الأطر الأساسية لمفاوضات نزع السلاح النووي ، وأن تضع بقدر أكبر من الجلاء الخطوط الأساسية لمراحل عملية نزع السلاح النووي ، وتتناول العلاقة بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي وتدرس أنواع الأجهزة الدولية التي في وسعها تأمين تحقق فعال وغير تمييزي لتدابير نزع السلاح النووي •

وبصرف النظر عن تعزيز تدابير للحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، مسؤولية لا تقل أهمية عن ذلك وهي اضعاف الأساس المنطقي لحيازة الأسلحة النووية • ويمكن تقديم تبرير قانوني معقول

الى حد ما تأييدا للمقترح ، الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبتين ، القاضي بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الانسانية • وقد قررت لجنة نزع السلاح النظر في هذه المسألة تحت هذا البند • وآمل أن تسترعي دراسة كافية في المرحلة المناسبة •

ومع أن وفدى يقبل تماما شرعية المقترح التي أقرته الجمعية العامة ، الا أننا نعتبر أنه في المقدور ، كمسألة عملية ، التوصل الى الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية على ثلاث مراحل • ففي المرحلة الأولى ، يتعين علينا السعي لاستثناء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خطر الهجوم أو الابتزاز النوويين الماثل أبدا • وهذا الموضوع معروض على اللجنة تحت بند مستقل • ثانيا ويتعين حث كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بأنها لن تكون أول من يستعمل الأسلحة النووية أو يهدد باستعمالها • ولقد أصدرت الصين اعلانا من هذا القبيل • واقترح أعضاء معاهدة وارسو مثل هذا التعهد في اطار أوروبا • وفي الوسع توسيع هذه المواقف وتطبيقها على المستوى الدولي ما أن يتم تصحيح الاحساسات بوجود عدم توازن في القوات التقليدية للحلفين العسكريين الرئيسيين • وفي مرحلة متأخرة ، وربما عندما تبدأ المفاوضات العامة بشأن نزع السلاح النووى بمشاركة كل الدول النووية ، فقد يصبح الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية موضع قبول كل الدول •

وقبل اختتام كلمتي أود أن أشير الى بند آخر وأن أعلن ان وفدى قد أحاط علما بالوثيقة CD/89 التي عممت يوم أمس • وهي برقية من نظام حاكم لا تعترف به حكومتي • وأن وفد باكستان ليحتفظ بموقفه فيما يتعلق بمحتويات البرقية الواردة في الوثيقة CD/89، كما يحتفظ بحق التعليق عليها في موعد لاحق •

السيد كوميفيش (هنغاريا) : أود في سياق كلمتي هذه أن أمعن النظر بايجاز في البند ٢ من جدول الأعمال وهو عن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، الذى تناقشه الآن اللجنة وفقا لبرنامج عملنا •

وانه لأمر يدركه الجميع ان أشد المهام الحاحا في أيامنا هذه تظل وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووى ، بغية احراز تقدم فعال في مجال نزع السلاح النووى • وسيكون لكل نتيجة ملموسة - مهما كانت متواضعة - مغزى خاص في ضوء المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوشيك الانعقاد • كما أن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووى تتجلى بوصفها بنودا لها أسمى أولوية في أية وثيقة تعالج موضوع نزع السلاح • واذ أفردت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الأولوية القصوى لهذه القضية ، فهي تطلب " مواصلة المفاوضات الجارية بسرعة ونشاط للوصول بها الى خاتمة ناجحة ، والشروع على وجه الاستعجال في مفاوضات جديدة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية " •

بيد أنه لا مفر من الاعتراف بأن تطورات الماضي القريب في التحالف الغربي - التي اتيحت لي من قبل فرصة الاسهاب في سرد تفاصيلها - تعيق الى درجة كبيرة التحرك صوب تلك الغاية • فقد أرجىء للأسف التصديق على اتفاق سولت ٢، مما أغلق الطريق أمام المزيد من المفاوضات الجوهرية الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاق سولت ٣ • كل ذلك يشكل مزيد من الأسباب التي تدعو اللجنة الى ايلاء اهتمام متزايد لهذه المسألة الحيوية •

لقد أجرت اللجنة في العام الماضي مناقشات ومشاورات مفيدة حول هذه القضية في معرض النظر في الاقتراح الذى قدمته الوفود الاشتراكية بشأن اجراء مفاوضات لانهاء انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية وللتخفيض تدريجيا من تكديسها ريثما يتم تدميرها بالكامل ، (الوثيقة CD/4) • ولقد تبين في أثناء نقاشنا أن هناك اتفاقا واسعا على الرأى القائل بأن اللجنة هي أنسب محفل للتحضير لمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووى ولاجرائها • ويرى وفدى أن اللجنة خطت خطوة هامة أولى صوب تحديد الشروط المسبقة ، والعناصر الهامة والنهج الرئيسي للعمل بالنسبة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووى • مدركة الحاجة الى المزيد من تبادل الآراء • وان وفدى لعلى يقين راسخ بأن تقديم ورقة العمل CD/4 كان مفيدا لأنه اثار ، في جملة أمور ، تفكيرا وتبادلا في الاراء حول قضية حيوية ، مهما كانت الآراء المعبر عنها شديدة الاختلاف •

وقد علق عدد من الوفود على هذه المسألة في أثناء الدورة الحالية أيضا ، ويأمل وفدى حقا ان تؤدى دورتنا هذه الى مزيد من التقدم في هذا الميدان •

وتحملني الأفكار المعرب عنها حتى الان على شرح وجهات نظر وفدى بشأن بعض جوانب هذه القضية المعقدة • وفي رأينا ان ورقة العمل المذكورة تحوى — بقدر ما يتسنى لورقة عمل من هذا النوع أن تحويه جميع الجوانب الهامة لنزع السلاح النووى • ولكن ذلك لا يعني بالطبع أن الوثيقة تتيح صيغا جاهزة لحل كل المسائل المعلقة المثارة فيما يتصل بنزع السلاح النووى ، فهذا لم يكن منشودا ولا ممكنا بل هو مستحيل أيضا ، ولأنه لا يجوز لوفد أو اثنين أو لمجموعة وفود أن تضطلع بهذا العمل لانه من صميم عمل وواجب اللجنة ذاتها •

واذا حصرنا المسائل التي اثيرت والتحفظات بشأن تلك الوثيقة فاننا سنحصل على قائمة شبه كاملة من المهام الملموسة التي يجب انجازها في أثناء العمل التحضيرى لبدء المفاوضات الموضوعية • وان وفدى ليوافق تماما على انه لا يمكن بدء المفاوضات بل وينبغي ألا تبدأ بدون تحضير ملائم • ولقد اقترحت الوثيقة " ان المسائل المطلوب النظر فيها ينبغي أن تحدد في أثناء هذه المشاورات التحضيرية التي ينبغي أن يتم فيها أيضا حل الموضوعات ذات الصلة بالجانب التنظيمي ولسير المفاوضات " •

أما ما يعارضه وفدى بشدة فهو طلب توضيح كل القضايا الجوهرية قبل امكان البدء في العمل التحضيرى ومحاولة اناطة هذه المهمة بمقدمي الوثيقة وحدهم • لأن هذا من واجب اللجنة التي قد تعهد به الى هيئة فرعية مكونه كما ينبغي •

عرضت في مجرى مداولاتنا أفكار مؤداها انه ينبغي أولا على الدولتين الحائزتين على أكبر الترسانات النووية أن تخفضا بدرجة كبيرة قدراتهما ، وبعد ذلك تشترك دول نووية أخرى في المباحثات • تبدو هذه الفكرة للوهلة الأولى مشجعة أو حتى منطقية ، بيد أنه اذا تعمقنا في النظر فيها سيسهل اكتشاف العجز الموضوعي لهذا الاقتراح • فمبدأ الأمن غير المنتقص مبدأ معروف على وجه العموم في كل وثائق نزع السلاح وعبرت عنه بوضوح جملة نصوص منها الفقرة ٤٩ من الوثيقة الختامية • ولكن الفكرة التي أشرت اليها لا تكاد تلبي هذا المتطلب الأساسي • اذ يجب ألا ينسى المرء أن ثلاثا من الدول الخمس الحائزة للسلاح النووى تنتمي الى مجموعة واحدة سياسية أو عسكرية ، وبالتالي فان اختيار دولة واحدة منها كمشارك ممكن في أعمال نزع السلاح النووى سيؤدى حتما الى احداث خلل أساسي بالتوازن القائم •

واللجنة تفيد الآن من وجود كل الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ، وتعنى الوثيقة CD/4 بالاختلافات الكيفية والكمية بين ترسانات مختلف الدول من نووية وغيرها • ولا غنى عن اشتراك الخمس دول الحائزة للسلاح النووى في المباحثات للأسباب المشار اليها فيما تقدم • لذا اقترحت الوثيقة CD/4 أن تكون " درجة اشتراك " الدول الحائزة للسلاح النووى هي موضوع النقاش ، لا مجرد اشتراكها • وهذا ما يتيحه التكوين الحالي للجنة •

ويشدد الوفد الهنغارى على اقتراحه بأنه ينبغي على اللجنة أن تباشر بطريقة منظمة — والأفضل أن يتم ذلك في اطار هيئة فرعية — النظر في قضية نزع السلاح النووى المعقدة وأن تحقق فيها تقدما ملحوظا بأسرع ما يمكن •

وأود أن أعلق باختصار بالغ على بند آخر ، وهو البند التالي في برنامج عملنا ، أى حظر التجارب النووية ، وأن كان يعتبر جانبا محددا من كامل قضية نزع السلاح النووى الا أنه لا يمكن بأى حال المبالغة في تقدير أهميته •

لقد عبر وفدى مرارا عن أمله ورغبته في أن تزال بسرعة العراقيل التي تعترض الطريق المؤدية الى ابرام معاهدة بشأن الوقف العام الكامل لكل تجارب الأسلحة النووية ، وفي أن تصبح اللجنة في وضع يمكنها من البدء في وضع تفاصيل تلك المعاهدة • كما أن وجود الخمس دول الحائزة للأسلحة النووية في هذه اللجنة ينشىء وضعا جديد النوعية من ناحية امكانات انجاز حظر شامل للتجارب بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير • لقد سمعنا مبكرا في هذه الدورة اقتراحا مفيدا لتكوين هيئة فرعية لهذه الغاية ، وحظى ذلك الاقتراح بمساندة كبيرة • ويأمل وفدى في أن تكون اللجنة قد أوقفت النظر في ذلك الاقتراح مؤقتا فقط ، وأن يتسنى لها انشاء ذلك الفريق العامل في دورة هذا العام للتعجيل بالمناقشات ، التي سيشترك فيها كل الدول الحائزة للسلاح النووى ، بشأن حظر كافة تفجيرات التجارب النووية من طرف كافة الدول وللأبد ، وفقا لما دعا اليه قرار الدورة الأخيرة للجمعية العامة ٧٣/٣٤ •

السيد غارثيا دوبليس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : اغتنمت الفرصة في آخر كلمة لي حول المسائل الموضوعية ، والذى أدليت به في الجلسة الرابعة والسبعين للجنة في غرة نيسان/ أبريل ١٩٨٠ ، لايضاح موقف وفدى بشأن المقترح الذى قدم للجنة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذى يحتوى على ما وصف بأنه " عناصر رئيسية لمعاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية " •

وأود اليوم ، تعقيبا على تلك الكلمة ، أن أضيف بضع كلمات عن الموضوع الأكثر عمومية ألا وهو موضوع " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة " • وأود أن أعلن في هذا الصدد ، أن وفدى يعتبر المقترح المقدم هنا بهدف انشاء فريق خبراء يبقي لجنة نزع السلاح على علم بالتطورات في الوضع الدولي فيما يتعلق بالأسلحة والمنظومات المشار اليها في بند جدول الأعمال الذى أشرت اليه لتوى ، مقترحا بناء من حيث المبدأ •

وقد قلت " من حيث المبدأ " لأننا نرى أنه يتعين بذل عناية كبرى في تحديد اختصاصات أو ولاية فريق الخبراء الجديد المزمع انشاؤه ، بغية بلوغ الهدف المنشود ، وبذلك تحظى الولاية المذكورة بالتأييد التام لجميع الدول التي يمكنها انتاج أسلحة جديدة من أسلحة التدمير الشامل واذا كان هذا هو الحال فنحن نعتقد أن فريق الخبراء الجديد المزمع انشاؤه ، وهو فريق سيعمل ،

حسبما نفهمه ، بشكل مستقل ، مثلما هو الشأن بالنسبة لفريق خبراء الاهتزازات ، وسيقدم تقارير الى اللجنة عند الاقتضاء • يمكنه أن يقيم الدليل على أنه ذو قيمة ايجابية في تبديد المخاوف التي لا شك وأنها تساور معظم الشعوب والحكومات في العالم نظرا لعجزها عن الحصول على صورة واضحة ومستكملة ، ليست مبنية على " القصص العلمي " عن موضوع مثل هذا له امكانية التأثير الحاسم على مصير البشرية •

السيد فلوري (الولايات المتحدة الأمريكية) : أود بالنيابة عن وفدى أن أسجل تسلمي للوثيقة CD/89 التي تحوى نص برقية أرسلتها حكومة لا تعترف بها حكومتي • يتضمن نص هذه البرقية ، في جملة أمور ، مزاعم فحواها استعمال أسلحة كيميائية فتاكة من أصل أمريكي في أفغانستان لقد نقلت هذا البلاغ الى سلطاتي ، ويحتفظ وفدى بحقه في ابداء المزيد من التعليق عليه في المستقبل •

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : لابد أنكم تذكرون اني أعلمت اللجنة في الجلسة العامة السابعة والسبعين المعقودة في ١٠ نيسان/ أبريل بأني سأبدأ مشاورات بغية استكشاف الحلول الممكنة للوضع الذى نشأ فيما يتعلق بالطلبات التي تقدمت بها دول غير أعضاء للمشاركة في مناقشات اللجنة • وقد أجريت اتصالات مع عدد من الوفود بشأن هذه النقطة ويؤسفني أن أفيد اللجنة بأنه يبدو أنه ليس هناك أية امكانية للخروج من المأزق الحالي •

وبناء عليه لا معدى لي من أن أعلم اللجنة بأنه لا يوجد أى توافق في الآراء بشأن حل مسألة الطلبات المتبقية المقدمة من قبل دول غير أعضاء في اللجنة • ولا أعتقد أنه من المستحسن في الوضع الحالي ، طرح هذه المسألة من جديد لتنظر فيها اللجنة حتى تكون الظروف مؤاتية لبلوغ توافق في الآراء •

وسأتابع المسألة عن كثب بالطبع ، في الأيام المتبقية من فترة رئاستي بأمل أن أتلقى دلائل مشجعة على امكانية ظهور ظروف جديدة ، غير أن الوضع لا يزال حتى الآن ، على ما هو عليه • ويجب أن أشير ، في الوقت الذى أؤدى فيه واجبي فيما يتعلق بابقاء اللجنة على علم ، الى أنه لا شئ يمنع تلك الوفود الراغبة في مواصلة مشاوراتها من أن تفعل ذلك بغية ايجاد حل للوضع الحالي • وانني على استعداد لأن أشارك شخصيا في أى جهد قد يوفر أى احتمال باحراز النجاح • بيد أن الحالة لا تبدو كذلك في الوقت الحالي •

وأود أيضا أن اتناول مسألة أخرى لها مضاعفات ، ان صح القول ، على المناقشات التي دارت في اللجنة بخصوص الطلبات المقدمة من قبل دول غير أعضاء • وانكم تتذكرون أيضا ان الممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح قد اقترح في جلستنا العامة السابعة والسبعين ، ردا على كلمات ألقيت في اللجنة ، بأن نناقش مسألة الوثائق والمسائل المتصلة بها في جلسات غير رسمية بغية وضع خطوط ارشادية متفق عليها لتعميم الوثائق الرسمية لهذه اللجنة • وأعتقد أن هذا الاقتراح مفيد ، ولذلك أعلنت في تلك الجلسة أن الرئيس سيقوم بترتيبات لكي تنظر اللجنة في المسائل التي أثارها بيان السفير جايبال •

وعليه أقترح عقد اجتماع غير رسمي لمناقشة هذه المسائل يوم الثلاثاء المقبل ، مباشرة بعد انتهاء جلستنا العامة العادية •

وان لم يكن ثمة أية اعتراضات فقد تقرر ذلك •

ولقد ناقشنا من قبل بصورة مطولة ، في هذا الصدد ، الوثائق التي تم أو لم يتم تعميمها بشكل رسمي من قبل اللجنة • وقد حدث ذلك في عام ١٩٧٩ وحدى مرة أخرى هذا العام • وليس بمستغرب أن يرى أي شخص يلقي نظرة على المحاضر أن الآراء المعرب عنها في مناسبة ما قد تتغير في مناسبة أخرى • وأقول " لا غرابة في ذلك " لأنه من المفهوم أن بعض المشكلات السياسية العويصة لابد أن تؤثر على مواقف الوفود تبعا للظروف • وحيث انه لا يمكن حل هذه المشكلات هنا ، فاننا نواجه مناقشات مطولة لا تؤدى في أحسن الحالات ، الى نتائج ، وتفضي بنا ، في بعض الحالات ، الى مجادلات لا تتصل مباشرة بأعمالنا بل تضر بها • وهكذا يضيع وقت ثمين ، ولا يتقدم نزع السلاح وتظل المشكلات على ما هي عليه •

واني كنت ومازلت أعتقد ان تعميم الوثائق الرسمية يجرى ، أساسا ، بهدف اطلاع اللجنة على المعلومات التي تحتويها حتى تتمكن اللجنة من استخدامها •ولكن هذا الرأى لا يشاطره الجميع في هذه اللجنة ولا أقول اني على حق ، وربما كنت مخطئا • ولكن هناك أمر استنتجه وهو واضح لدى وهو أن المسؤولية الأخيرة بالنسبة لوضع خطوط ارشادية تتعلق بتناول الرسائل المقدمة الى الرئيس أو اللجنة أو الأمانة ، في هيئة تعمل على أساس توافق الآراء ، هي مسؤولية تقع على عاتق اللجنة ذاتها • وبناء على ذلك ، أود أن أشير الى أن الرئيس لن يأذن ، قبل أن تضع اللجنة الخطوط الارشادية ، في تعميم هذه الرسائل بوصفها وثائق رسمية للجنة • وأود أن أكرر القول ، لأنه كي أكون واضحا تماما بشأن هذه النقطة ، بأني لن آذن بتعميم الرسائل الموجهة الى الرئيس ، أو اللجنة أو الأمانة حتى تضع اللجنة الخطوط الارشادية لمعالجتها • ومع ذلك فان هذه الرسائل ستتاح للأعضاء بصفة غير رسمية حتى يكونوا على علم بها • وآمل أن تتفهم الوفود موقف الرئيس • فمن الواضح اننا في حاجة الى هذه الخطوط الارشادية ومن الأفضل أن نحصل عليها في أقرب فرصة • واني لعلى يقين أن بامكاني الاعتماد على تعاون جميع الأعضاء في بلوغ هذا الهدف •

أما فيما يتعلق بالمسألة الاخرى المطروحة أمام اللجنة ، بخصوص رؤساء الأفرقة العاملة المخصصة ، يسعدني أن أعلم الأعضاء بأن الوضع أخذ اتجاها مشجعا • وآمل في أن يتم حل هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة وسأواصل اتصالاتي مع مختلف الوفود ، بغية بلوغ هذه الغاية ، كيما نتمكن من انشاء الأفرقة وتشرع في أعمالها بسرعة • وأردف يقول انه يأمل في التوصل الى توافق في الآراء بشأن تعيين رؤساء الأفرقة العاملة خلال المحادثات التي من المنتظر أن يجريها الرئيس ظهر اليوم مع مختلف الوفود •

السيد ماركر (باكستان) : أحاط وفدى علما وافيا بمقرركم الذى نتفق وإياكم عليه : يجب ألا توزع تلك الوثيقة الا بعد أن نستنبط الخطوط التوجيهية لهذه الغاية • واننا نأمل بصراحة أن يتم الاتفاق بسرعة فائقة على هذه الخطوط التوجيهية حتى يسير عمل هذه اللجنة بما نتمناه جميعا • بيد أن وفدى ، كما تتذكرون يا سيدى ، سبق وأن أعرب اليوم عن بعض التحفظات بشأن وثيقة وزعت البارحة ، كما عبرنا أيضا عن أننا نرى الاحتفاظ بحق الادلاء في مرة أخرى بموقفنا حيالها بالطريقة التي نرتضيها • فاذا كنتم في سبيلكم الى بتر هذه النقطة فهذا يشكل — مع فائق احترامي — عنصرا من عناصر التمييز ، اذ سيمنعنا من الاشارة الى هذه الوثيقة بنفس النهج الابلاغي الذى طرحت به الوثيقة CD/89 أمام اللجنة • ولذلك اسمحوا لي أن أقترح عليكم اما أن تقرروا سحب الوثائق التي صدرت بهذه الطريقة أو أن تسمحوا من الان فصاعدا بتقديم المستندات ذات الصلة بالرسائل التي تسلمتها اللجنة فعلا •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية ترجمة عن الانكليزية) : أشكركم أيضا الرئيس الرفيق • وأنا أوافق على تعليقاتكم غير اني أود فقط أن أقترح ادخال تغيير واحد • اذا تكللت مساعيكم بالنجاح اليوم خلال مشاوراتكم التي تعتزمون القيام بها ظهر هذا اليوم ، بشأن التوصل الى تفاهم مع ممثلي المجموعات حول مسألة التسميات بالنسبة لرئاسات الأفرقة العاملة الأربعة ، فاني أود أن أعرف ما اذا كان بالامكان عقد جلسة رسمية صباح غد ، اذا تمكّنا ، بالطبع ، من التوصل الى توافق في الآراء • وباستطاعتنا عندها عقد جلسة غير رسمية صباح غد وبعد ذلك مباشرة • وأؤكد ، ثانية ، على انني متفائل نوعا ، اذ بامكاننا اضفاء الصبغة الرسمية على هذا المقرر في جلسة عامة رسمية قصيرة نعقدها غدا • وهذا من شأنه أن يمكن الأفرقة العاملة من الشروع في أعمالها منذ مطلع الأسبوع القادم ومعالجة بضع مسائل تنظيمية ، حتى يمكن الشروع في المفاوضات الموضوعية بشأن المواضيع الأربعة على الفور في بداية الفترة الصيفية من هذه الدورة •

السيد فاين (هولندا) : أود أن أساند الاقتراح الذى قدمه السيد المحترم ممثل الاتحاد السوفياتي .

السيد أليسون (نيجيريا) : أود فحسب أن استرعي انتباه اللجنة الى اجتماع مجموعة الـ ٢١ المزمع عقده غدا صباحا ، والى انه اذا كان سيتم اقرار مقترح ممثل الاتحاد السوفياتي فسوف يتسنى عمل ترتيبات بين مجموعتنا واللجنة بشأن مواعيد بدء اجتماعات الغد ، اذ قد تستطيع مجموعة الـ ٢١ الاجتماع مبكرا بدلا من الساعة ١١ صباحا المقررة في الجدول ، أو ربما تستطيع الاجتماع بعد الظهر •

السيد أونكلينكس (بلجيكا) : سيدى الرئيس ، كنت أنوى أن تكون كلمتي في موضوع آخر ، وربما أردتم أولا حسم هذه المسألة التي تتعلق بجدول أعمال الغد •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : ان وفدي يتفق مع وفدى الاتحاد السوفياتي وهولندا على أننا في أمس الحاجة الى تسوية مسألة رئاسة الأفرقة العاملة • وبناء على ذلك فاني أود ، ياسيادة الرئيس ، أن أسأل من خلالكم السيد المحترم ممثل نيجيريا ، وهو منسق مجموعتنا ، مجموعة الـ ٢١ ، ما اذا كنا نستطيع عقد الجلسة المقررة لمجموعة الـ ٢١ في الساعة التاسعة والنصف صباحا • واني لواثق ان هذا سيمكن اللجنة من الاجتماع في الساعة الحادية عشرة صباحا • وحسب ما فهمه وفدى ، فان الجلسة التي قررنا عقدها غدا بالنسبة لمجموعة الـ ٢١ ، كان يراد بها ، أساسا ، تمكين منسقنا من افادة المجموعة بنتائج المشاورات التي كان عليه أن يقوم بها مع منسقي المجموعات الأخرى • وفي ضوء ما قلتموه ، ياسيادة الرئيس ، يبدو أن الوضع أخذ اتجاها مشجعا ، وبناء على ذلك ، فان الهدف من جلسة الغد التي ستعقدها مجموعة الـ ٢١ سيقتصر على الاستماع ، بسرور خاص ، الى تقرير منسقنا •

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : لدينا الفكرة التالية التي نود اقتراحها على اللجنة : وهي أن تجتمع مجموعة الـ ٢١ غدا الساعة ٩/٣٠ صباحا وأن نعقد جلستنا غير الرسمية للجنة الساعة ١١ صباحا • ونعتقد أنه سيكون من الممكن ، بهذه الطريقة ، الاستجابة الى الطلب الذى تقدمت به مجموعة الـ ٢١ وفي الوقت ذاته عقد الجلسة غير الرسمية للجنة في الساعة ١١ صباحا •

وفي رأينا أن ساعة ونصف الساعة وقت كاف بالنسبة لمجموعة الـ ٢١ يمكنها من الاجتماع والنظر في هذه المسألة •

هل تقبلون بهذا ؟

في هذه الحالة ستجتمع مجموعة الـ ٢١ غدا الساعة ٩/٣٠ صباحا وستعقد جلسة غير رسمية الساعة ١١ صباحا •

أما فيما يتعلق بالكلمة التي أدلى بها السيد المحترم ماركر سفير باكستان ، فان الرئيس سيقوم بجميع الخطوات ليضمن الحيلولة دون أى تمييز في هذا الصدد ، ليس في هذه الحالة فقط ، بل أيضا في حالة وفد الولايات المتحدة الذى أعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بالوثيقة المعنية •

السيد فاين (هولندا) : فهمت أن اقتراح ممثل الاتحاد السوفياتي يدعو الى عقد اجتماع غير رسمي غدا صباحا ، من الممكن أن يتبعه فورا اجتماع رسمي لاضفاء الصفة الرسمية على الاتفاق • هذا هو الاقتراح الذى ساندته وأرجو أن تأخذوا ذلك في الاعتبار •

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : يتلخص المقترح ككل في أن مجموعة الـ ٢١ ستجتمع غدا ، وستقوم ، بعد ظهر اليوم ، بالاتصالات اللازمة • وستنعقد الجلسة غير الرسمية الساعة ١١ صباحا • واذا حلت مسألة رئاسة الأفرقة في الجلسة غير الرسمية ، فان بامكاننا أن نعقد ، مباشرة ، جلسة رسمية وأن ننشيء الأفرقة العاملة وأن نعين رؤساء الأفرقة ؛ وبتعبير آخر، كل شيء مرتبط بكيفية سير المفاوضات بعد ظهر هذا اليوم وغدا • ونحن نقترب منها بتفاؤل ، آملين في أن تعزز روح التفاهم أعمالنا •

وقد تقرر ذلك •

السيد أونكلينكس (بلجيكا) : سيدى الرئيس ، لقد أطلعتمونا تباعا على الحالة واني لأشكركم على مشاوراتكم المتعلقة باشتراك الدول غير الأعضاء ، ولقد عبرتم عن امنيتكم بألا يكون هناك نقاش في المرحلة الحالية • الا أنني أود أن يسجل بمحضر الجلسة أسف الوفد البلجيكي لعدم الوصول بهذه المشاورات الى خاتمة ناجحة • وبؤسفنا قبل كل شيء ، ان اللجنة لم تتمكن من اتخاذ مقررات موائمة بشأن القضايا التي لا جدال عليها ، وقد بدى لنا أنه كان بامكاننا اتخاذ مقررات بشأن هذه القضايا التي لا جدال عليها • لقد أظهرت بلدان عديدة اهتماما كبيرا بالاسهام في أعمالنا ، ولكنها زالت في الانتظار منذ وقت طويل • ولقد اعتقدنا أنه كان بوسع اللجنة اتخاذ مقررات في صالح هذه القضايا ، خاصة وان مثل هذا التصرف ، في اعتقادى ، لم يكن ليمثل أى مساس بمواقف الوفود بالنسبة للقضايا موضوع الجدل • وأود أن تسجل كلمتي هذه في محضر الجلسة •

السيد ماكفيل (كندا) : أود أن أؤيد ما قاله الآن زميلي البلجيكي ، وأن أوضح أن وفدى يشاركه الرأى في النقاط التي ذكرها • ففي ٢٦ آذار/ مارس عبرت بوضوح تام عن موقف حكومة كندا بشأن مسألة الحاجة الى التحرك السريع في عمل الترتيبات لتوجيه الدعوة الى الذين أعربوا عن رغبتهم في تقديم آرائهم الى اللجنة وليسوا أعضاء فيها •

بالاضافة الى ذلك أود أن أثير نقطتين ذاتي صلة • المسألة هنا مسألة مبدأ بصرف النظر عن طريقة تناول هذه الطلبات كل على حدة ، ومع ذلك فانني ، اذ أضع في اعتبارى بيان الرئيس ،

لن أحاول اعادة فتح هذا الموضوع ، وانما سأشير فقط الى انني قلت فعلا في تاريخ سابق أنه اذا كانت هذه مشكلة اجرائية فينبغي لنا أن نستخدم الأساليب الاجرائية المتاحة لنا في نظامنا الداخلي. وهذه هي النقطة التي سوف أعود اليها ، ربما في اجتماعنا غير الرسمي ، لأن هذه المشكلة ستصاحبنا في المستقبل وينبغي لنا النظر في كيفية تناولها . وبالتالي فانني أؤكد احتفاظي بالحق في العودة الى هذه المسألة بعد أن أفيد بها حكومتي . ثالثا : الكلمة التي ألقاها رئيس الجلسة في هذا الصباح بشأن وقف تعليق أية رسائل اضافية الى حين وضع خطوط توجيهية للاجراءات ، يحوز قبولي . ولكني أريد بعض الايضاحات بشأنه ، لأنني أفهم أنه ليس في نيتكم وقف توزيع أية وثيقة ذات صلة بجوهر عملنا يقدمها أى عضو في اللجنة. اذا كان الأمر كذلك فانني أتقبل مقترحكم ، ولكنني أود أن يكون ذلك واضحا على وجه الاطلاق .

السيد الشافعي (مصر) : السيد الرئيس أود أن أقدم لكم الشكر نيابة عن وفدى لكلمتكم التي ألقيتموها على اثر المشاورات التي أجريتموها خلال الأيام الأخيرة حول موضوعات هامة تهم هذه اللجنة وأود الآن أن أتطرق باختصار الى الموضوع الأول الذى أشرتم اليه وهو الطلبات المقدمة من البلدان غير الأعضاء في اللجنة للاشتراك في أعمالها وقد سمعتكم تقولون أنه ليس هناك توافق آراء بالنسبة للطلبات المقدمة والتي لم تبحث حتى الآن ويجد وفدى صعوبة في التمشي مع هذا لأننا لم نبحث فعلا الطلبات التي قدمت كلها .

وكان وفدى يتمنى أن تكون اللجنة في موقف تستطيع فيه النظر في كافة الطلبات التي قدمت. اننا لم نفقد الأمل ، واني أود أن أطلب اليكم أن تتموا مشاوراتكم حول هذا الموضوع مع كافة الأعضاء المعنيين لسببين رئيسيين ، السبب الأول أن وفدى يأمل أن تزول كافة العقبات التي أقامها بعض الوفود حول دراسة هذا الموضوع دراسة متأنية موضوعية ، والسبب الثاني هو موقف هذه اللجنة ودورها في الترحيب والاستماع الى وفود الحكومات غير الأعضاء . اننا ملزمون في القرارات التي نتخذها بما صدر عن الجمعية العامة من قرارات تحدد اختصاص هذه اللجنة وبالذات ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة المكرسة لنزع السلاح والنظام الداخلي المنظم لعمل هذه اللجنة.

ويجب أن نمتثل أيضا في تيامنا بأعمالنا بالنظام الداخلي الذى وافقنا عليه في العام الماضي ولذلك لا يريد وفدى أن يثقل هذا الموضوع ، ولما يقبل سوى طلب واحد وبقية الطلبات لم تلق مجرد دراسة ولذلك آمل في ختام هذه الكلمة أن تواصلوا مشاوراتكم مع كافة المعنيين حتى نصل الى نتيجة ايجابية في هذا الصدد .

الرئيس (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها السيد المحترم ماكفيل سفير كندا ، فانه ليس من رأينا أو في نيتنا احتجاز أى وثيقة موضوعية قد يتم تقديمها من قبل أى عضو من أعضاء اللجنة ، وسنتخذ اجراءات بأسرع وقت ممكن . وكما أشرنا اليه أيضا في كلمتنا يوم الثلاثاء ، فاننا سنعقد جلسة غير رسمية للعثور على حل لمشكلة التوثيق هذه بمجرد فراغنا من الجلسة الرسمية .

فما هي فكرة الرئاسة فيما يتعلق بهذه المسألة ؟ ان هناك خطر امكانية تحويل اللجنة، بتطور الوضع ، الى كتلة من الوثائق والمواجيات لا علاقة لها البتة بالأمور التي أنشئت من أجلها . لذلك فاننا نود أن تقوم اللجنة ذاتها بتحديد الخطوط الارشادية اللازمة التي ستمكن الرؤساء المنتظرين ، لا نحن ، حيث أننا سنسلم مقاليد الرئاسة في آخر الشهر ، من توجيه أعمال اللجنة .

أما فيما يتعلق بالطلبات التي قدمتها الدول غير الأعضاء فاننا نطمئن اللجنة على أنه في حين قد يأسف الأعضاء لما قد حدث ، فاننا على يقين بأنه لا أحد يستطيع أن يشعر بأسف أكثر مما تشعر به الرئاسة . وكانت الرئاسة عازمة ، منذ أن طرحت مسألة هذه الطلبات ، على السعي وراء حلها فورا وقد فعلنا ذلك عندما نظرنا في أول قضية وهي قضية فلندا التي سويت بالفعل . ونحن جد آسفين لأنه لم يتم التوصل الى أى حل ونطمئنكم على أننا سنواصل بذل كل جهودنا في هذا الصدد للعثور على حل يرضي جميع أعضاء لجنتنا . وانني ممتن جدا للتعاون الذى وجدته في العمل على العثور على حل . ولسنا ننظر الى اللجنة بوصفها مكانا لتوجيه الاتهامات ، فلسنا نسعى الى اتهام أى أحد ، ونحن نشكر ، بكل بساطة ، أولئك الذين تعاونوا معنا . أما فيما يتعلق بأولئك الذين عرقلوا مسعانا في العثور على حل فاننا نوكل ذلك الى ضمائرهم . أما بالنسبة لنا فاننا لا نشعر بأن باستطاعتنا اتهامهم .

هل يرغب أى وفد آخر في الادلاء ببيان ؟

اذن نرجئ الجلسة شريطة أن نجتمع غدا الساعة ١١ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥